

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٩٣٩**

الثلاثاء، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونسالفيس
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد ندونغو
	المكسيك	السيد ريوس سانشيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد ماثور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

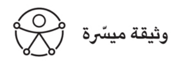
جدول الأعمال

الحالة في الصومال





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/1076، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦١٤ (٢٠٢١). وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت الولايات المتحدة تأييداً لتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لعام ٢٠٢١ لمدة ثلاثة أشهر لإتاحة وقت إضافي للتوصل إلى اتفاق بشأن بعثة يقودها الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن بعثة الاتحاد الأفريقي قد أدت دوراً حيوياً في التصدي لتهديد حركة الشباب ودعم الأمن في الصومال، لكن التأخير في التخطيط لبعثة ما بعد عام ٢٠٢١ يُعرّض للخطر التقدم في المستقبل. ولذلك نحثّ حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي وأصدقاءهم الدوليين على الاستفادة من هذا الوقت للتوصل إلى اتفاق يتماشى مع القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١) بشأن الأهداف الاستراتيجية للبعثة المعاد تشكيلها ومدتها وحجمها وتكوينها وتمويلها بما يكفل قدرتها على التصدي للتهديد المتطور الذي تشكله حركة الشباب وتمكين قوات الأمن الصومالية من تولي المسؤوليات الأمنية وبناء قدراتها. ونظراً لأهمية هذه المهام، تحث الولايات المتحدة جميع الأطراف على التوصل إلى اتفاق قبل نهاية شباط/فبراير ٢٠٢٢، للسماح باعتماد ولاية جديدة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٢.

وختاماً، تود الولايات المتحدة أن تشكر القائم على الصياغة، المملكة المتحدة، على اجتهادها وتعاونها في رعاية هذا القرار.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): صوتت فرنسا مؤيدة القرار ٢٦١٤ (٢٠٢١). إلا أن وفد بلدي يود أن يبدي الملاحظات التالية:

ترحب فرنسا بالنهج البناء الذي اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بلاغه الصادر في ٧ كانون الأول/ديسمبر. ونرحّب بأن هذا البيان يؤكد عزم الاتحاد الأفريقي على المساهمة في التقرير المشترك مع الأمين العام بشأن مستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد طلب القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١) صدور هذا التقرير بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر. ويتيح التجديد الإجرائي المعتمد اليوم مزيداً من الوقت لهذه المناقشة، ولكن يجب استكمالها.

وتدعو فرنسا الأطراف إلى التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن، وعلى أي حال قبل مضي ثلاثة أشهر. فلا يمكن أن يكون هناك مزيد من التأخير. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ قراراً في آذار/مارس ٢٠٢٢ بإنشاء بعثة للاتحاد الأفريقي أعيد تشكيلها. وإذا

ما منعه مانع من القيام بذلك، فإن ذلك سيشكك في تمويل الاتحاد الأوروبي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأخيراً، تكرر فرنسا دعوتها إلى إتمام العملية الانتخابية الصومالية في أقرب وقت ممكن. إن الصوماليين بحاجة إلى حكومة تتمتع بالشرعية الكاملة يمكنها التصدي للتحديات التي يواجهها البلد.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإشادة ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأن أشيد بنجاحاتها على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية. طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١)، أن يقدم، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وبالتشاور مع حكومة الصومال الاتحادية والجهات المانحة، اقتراحاً بشأن الأهداف الاستراتيجية لبعثة الاتحاد الأفريقي المعاد تشكيلها وحجمها وتكوينها. وللأسف، يلزم مزيد من الوقت للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ذلك الاقتراح. ولذلك أوصينا بإعادة النظر في الولاية الحالية لتمكين إنجاز هذه العملية، ونشكر أعضاء المجلس على دعمهم لهذا النهج.

ونحيط علماً بالتعليقات التي أدلى بها اليوم أعضاء المجلس الآخرون ونحث جميع الجهات المعنية، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية والجهات المانحة، على استغلال فترة التمديد هذه للمشاركة بحسن نية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الطريق إلى الأمام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحّب بتجديد تفويض ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمدة ثلاثة أشهر، حتى آذار/مارس ٢٠٢٢، لإتاحة مزيد من الوقت لإجراء مشاورات بين الجهات المعنية بشأن إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ورغم الغموض وعدم إمكانية التنبؤ بالخطوات المقبلة، فإننا ملتزمون التزاماً راسخاً بتنفيذ الخطة الانتقالية الصومالية المنقحة. كما قمنا باتخاذ خطوات هامة لتنفيذ إصلاح قطاع الأمن وفقاً لبنية الأمن الوطني.

إن حكومة بلدنا عازمة على إضعاف التهديدات التي تشكلها حركة الشباب على حياة الشعب الصومالي. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بقوات الأمن الصومالية الشجاعة التي لا تزال في طليعة المعركة ضد حركة الشباب. كما أشيد بموظفي البعثة من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وأنوّه بتضحياتهم وسعيهم إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال.

وقد شاركنا بشكل مجد، خلال الأشهر القليلة الماضية، في مشاورات مكثفة مع الاتحاد الأفريقي، مع مراعاة أولويات الانتقال الأمني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لما بعد عام ٢٠٢١. وعلى الرغم من بعض التأخيرات، ما زلنا منخرطين في إحراز مزيد من التقدم وفي تقديم التقارير بصورة مشتركة بحلول آذار/مارس ٢٠٢٢.

لقد مر ما يقرب من ١٥ عاماً على تفويض مجلس الأمن بوجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعلى الرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت بشق الأنفس في الحرب ضد حركة الشباب، فإننا اليوم في منعطف حرج. وهذا يجبرنا على ضمان عدم إهدار التضحيات التي قُدمت في العقد الماضي أو نحو ذلك. وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بالترتيبات الأمنية للصومال بعد عام ٢٠٢١، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد أن الخطة الانتقالية الصومالية لا تزال خريطة الطريق والرؤية الاستراتيجية الوحيدة لحكومة الصومال ومجلس الأمن لوضع استراتيجية خروج مرحلية قائمة على الشروط لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعلاوة على ذلك، لن تقبل الحكومة الصومالية بعثة مختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، أو أي ترتيبات أمنية بعد عام ٢٠٢١، دون موافقة الدولة المضيفة. ويجب أن يوجه أعمالنا تولي الصوماليين زمام الأمور، في جميع الأوقات، وأن يستمر في أن يسود من خلال المواءمة بقوة مع الأولويات الصومالية مع تقديم الدعم الكافي في هذا الصدد.

وفي الختام، سنواصل نهجنا القابل للتطبيق في مواجهة حركة الشباب في حين نواصل بناء الوظائف الأمنية الأساسية للصومال واستعادة المواقع الاستراتيجية بشكل مستدام. وبالتالي، فإن وضعنا النهائي واضح: يجب أن تتطور بعثة الاتحاد الأفريقي إلى بعثة انتقالية يقودها الاتحاد الأفريقي وينبغي تكليفها من عام ٢٠٢٢ إلى نهاية عام ٢٠٢٣، بما يتماشى مع الخطة الانتقالية الصومالية المنقحة والقرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١).

وندعو شركاءنا وأصدقاءنا إلى العمل معنا بشكل بناء في خطتنا الاستراتيجية لتولي قوات الأمن الصومالية التدريجي المسؤولية الأمنية الكاملة في جميع أنحاء الصومال مع تمهيد الطريق لخروج بعثة الاتحاد الأفريقي الناجح والنهائي من الصومال.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.